

## بأقلامهم

### الصحافة والحرية والأمن

فاجأني جدا اتصال رئيس تحرير مجلة "الامن العام" متمنيا عليّ ان اكتب مقالا في زاوية "بأقلامهم" لعدد المجلة باسمي وصفتي كرئيس تحرير جريدة "الاتحاد". الطلب اثار في مخيلتي عصفا ذهنيا عن سيرة الامن العام المديدة وعلاقته الضبابية والتاريخية مع الاعلام والكتاب والمثقفين والمبدعين، سينمائيين ومسرحيين وممثلين. لطالما كانت الصحافة والكتابة في موقع الملتبس بالعلاقة مع الامن، فكيف اذا كان المراد هو الكتابة في مطبوعة دورية صادرة عن المديرية العامة للامن العام التي حُمّلت اكثر ما تحتمل بفعل القوانين التي نيّطت بها؟

تاريخيا، كانت علاقة الصحافي مع الاجهزة الامنية تمثل طرفي نقيض بين المحاذير الامنية من جهة، وبين الحرية التي تنشده الفضاء المفتوح بحثا عن المعلومة لمساعدة الرأي العام على بلورة رؤاه واقتناعاته من مختلف القضايا من جهة ثانية. فالعلاقة بين الاعلامي والاجهزة الامنية كانت نقطة ضعف الاول احيانا، ومرتكز قوته حينما متى استطاع سبيلا الى كشف سبق، او تطور ميداني يجعل من السياسة حربا باردة. علما ان المهنية الصحافية تتطلب عرض الوقائع وبناء المشهد الحديث بكل عناصره وتداعياته.

عندما شرعت في كتابة المقال تبددت كل هذه المشهديات لسببين: الاول معرفتي المديدة بشخص المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، وما اضطلع به من ادوار حساسة، كانت كلها من طبيعة استثنائية فرضتها وقائع السياسة والامن في بلد كان على الدوام في دائرة الخطر، حتى ان بعضها كان وجوديا. فهذا الرجل نهض باعباء كان الغالب منها يهدد بتفجير البلد برمته فيما لو فشل بما قبل به من مهمات ونفذه باحترافية عالية، شهد لها البلد واهله وامنيون دوليون ناهيك من التقاهم من رؤساء ومسؤولين ليمنع توترا من هنا، او انفجارا من هناك.

للأمانة، فان سيرة اللواء ابراهيم ليست مقصورة على تلك التي



بقلم  
مصطفى ناصر\*

## ضيف العدد

### "ثقافة المياه"

اضحت الموارد المائية في لبنان على مدى السنوات العشرين الماضية عاملا يحد من التنمية المستقبلية لوطننا، وموضوع منافسة شرسة بين كل من المستخدمين والسلطات العامة والمحلية، فضلا عن النزاعات على الانهر الدولية (حوض نهر الاردن: الحاصباني والوزاني، النهر الكبير الجنوبي، نهر العاصي...). هذه الحالة مردها الى المتغيرات الشاملة التي تضرب منطقة حوض البحر الابيض المتوسط وتنقله من مناخ متوسطي الى مناخ شبه صحراوي. بالإضافة الى خصوصيات منطقة الشرق الاوسط من حيث الادارة غير المستدامة لموارده الطبيعية وبناء التحتية المتهالكة في بيئة متدهورة. ان الدول المشاطئة على واجهة جنوب شرق المتوسط لديها خصوصيات ومنها لبنان، وقد شكّلت عائقا في وجه تطور البنى التحتية وادارتها. بيد ان لبنان كان رائدا منذ عام 1998 في اعتماد الادارة المتكاملة للمياه، وذلك لتضمينها حلولا جذرية لقطاع المياه.

تنفيذ الخطة العشرية والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه في اطار مفهوم الادارة المتكاملة للمياه، من شأنه أن يؤدي الى حالة من الاستقرار على الصعيد المائي من حيث الامن الغذائي والاحتياجات من مياه الشرب. ان الميزان المائي في لبنان سيحقق قيما ايجابية حتى عام 2025. اعتبارا من هذا العام (2025)، ستكون هناك حاجة الى ادراج اجراءات عمل اولية في تحديث الخطة الاستراتيجية.

بات من المعروف والمؤكد ان موضوع تأمين الموارد المائية لادارة الطلب عليها مرتبط ارتباطا وثيقا بعاملين اساسين يؤثران على استثمارها بشكل مستدام هما :

أ- عامل طبيعي نتيجة المتغيرات الشاملة الطبيعية وغير الطبيعية التي تؤثر على المناخ عامة: يتمثل هذا العامل بكمية المتساقطات الطبيعية من مياه امطار وتلوج اخذت تتفاوت كمياتها بين عام وآخر، ولاحظنا تدني معدلها في السنوات الاخيرة.

ب- عامل ثان من صنع الانسان: يتمثل في التلوث وعدم المحافظة على



بقلم الدكتور  
فادي قمير\*

البيئة والافراط في استنزاف المياه الجوفية والتعديبات على المجاري المائية السطحية، قطع الأشجار والحرائق، وبالتالي التصحر وانجراف التربة الخ... بالإضافة الى ذلك، لم يعد استغلال المياه المتاحة والمتجددة، بدءا من مصادرها، كافيا لتلبية حاجات السكان خلال فصول الجفاف. الى ذلك فان الاستعمال المفرط للمياه الجوفية من القطاعين العام والخاص قد تسبّب في مشاكل عدة.

ان التعاون ما بين القطاعين العام والخاص بدعم من المجتمع المحلي بالإضافة الى الحكومة، يمكن ان يشكل آلية جديدة في الادارة يمكن اتباعها بغية تحسين الخدمة والاداء. تجربة عرفت نجاحات في بلدان عدة، فلنكن عاملين وفاعلين سويا على هذا الصعيد.

بالنسبة الى جميع القادة المسؤولين في لبنان، فإن التحدي الابرز يكمن في الانخراط في عملية شاملة تستند على ارادة صلبة لارساء السياسة المائية على الاراضي اللبنانية لتحقيق معا تقدما مُنسقا من اجل حماية الموارد المائية في لبنان. ان تعزيز الادارة المتكاملة للاحواض الصابة اساسي لبلوغ اهداف الخطة الوطنية وتأمين الوسائل المالية التي تسمح بدعم تنفيذ مشاريع مستدامة للبنى التحتية. يعود الى المستثمرين والمانحين الحكم على الفائدة المرجوة من هذه الخطة الاستراتيجية التي تهدف الى تقوية اوامر التضامن بين المواطنين حول شعار "معا من اجل حالة افضل للمياه في لبنان".

في الختام، "ثقافة المياه" التي تعوّل كثيرا على دور التربية الوطنية سواء في المدارس أم في الجامعات لنشرها، ينبغي ان تكون وسيلة لنشر السلام في منطقة الشرق الاوسط. يجب ان نُعطى فرصة جدية للتعاون من اجل الحفاظ على سلامة المياه. وذلك يكون ايضا بتعلم كيفية تقاسم المياه التي بدورنا يجب ان نعلمها للناس ليعرفوا كيف يعيشوا معا في جو من الثقة والاحترام والرفاهية.

\* المدير العام للموارد المائية والكهربائية

\* ناشر ورئيس تحرير جريدة "الاتحاد"